

معيـار المحاسبة الدولي ٢

المخزون

الهدف

١ هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون. إن الموضوع الرئيس في المحاسبة عن المخزون هو مبلغ التكلفة الذي يُثبت على أنه أصل ويُرحل إلى أن تُثبت الإيرادات المتعلقة به. يوفر هذا المعيار إرشادات بشأن تحديد التكلفة وإثباتها اللاحق على أنها مصروف، بما في ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يوفر – أيضاً – إرشادات بشأن صيغ احتساب التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف للمخزون.

النطاق

٢ ينطبق هذا المعيار على جميع بنود المخزون، باستثناء:

(أ) [حذفت]

(ب) الأدوات المالية (أنظر معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض"، والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية")؛

(ج) الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتج الزراعي عند نقطة الحصاد (أنظر معيار المحاسبة الدولي ٤١ "الزراعة").

٣ لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون المحتفظ به من قبل:

(أ) منتجي المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات، والمنتج الزراعي بعد الحصاد، والمعادن والمنتجات المعدنية، إلى الحد الذي عنده تُقاس بصافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً للممارسات الراسخة في تلك الصناعات. فعندما يُقاس مثل هذا المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق، تُثبت التغيرات في تلك القيمة ضمن الربح أو الخسارة في فترة التغير.

(ب) السماسرة تجار السلع الذين يقيسون مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. وعند قياس مثل هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، تُثبت التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة في فترة التغير.

٤ يُقاس المخزون المشار إليه في الفقرة ٣ (أ) بصافي القيمة القابلة للتحقق في مراحل معينة من الإنتاج. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يتم حصاد المحاصيل الزراعية أو يتم استخراج المعادن ويكون البيع مؤكداً بموجب عقد أجل أو ضمان حكومية، أو عندما يوجد سوق نشطة وتكون مخاطر فشل البيع ضئيلة. ويُستثنى هذا المخزون من متطلبات القياس فقط وفق هذا المعيار.

٥ السماسرة التجار هم أولئك الذين يشترون أو يبيعون السلع لحساب الغير أو لحسابهم. ويُقتنى المخزون المشار إليه في الفقرة ٣ (ب) – بشكل رئيس – بغرض البيع في المستقبل القريب وتوليد ربح من التقلبات في السعر أو هامش ربح السماسرة التجار. وعندما يُقاس هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فإنه يُستثنى من متطلبات القياس فقط وفق هذا المعيار.

التعريفات

٦ تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:

المخزون هو أصول:

(أ) مُحْتَفَظُ بِهَا لِلْبَيْعِ في السياق العادي للأعمال؛ أو

(ب) في مرحلة الإنتاج لمثل هذا البيع؛ أو

(ج) في شكل مواد خام أو مهمات ستستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف المقدرة الضرورية للقيام بالبيع.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة")

٧ تشير صافي القيمة القابلة للتحقق إلى صافي المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن تحققه من بيع المخزون في السياق العادي للأعمال. أما القيمة العادلة فتعكس السعر الذي كانت ستتم به معاملة نظامية لبيع المخزون نفسه في السوق الرئيسية (أو السوق ذات المزايا الأفضل) لذلك المخزون بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. القيمة الأولى هي قيمة تحددها المنشأة، أما القيمة الثانية فهي ليست كذلك. وصافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون قد لا تساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.

٨ يشمل المخزون البضاعة المشتراة والمُحتفظ بها لإعادة بيعها، بما في ذلك، على سبيل المثال، البضاعة المشتراة من قبل تاجر التجزئة والتي يحتفظ بها لإعادة بيعها، أو أراضي وعقارات أخرى محتفظ بها لإعادة بيعها. ويشمل المخزون – أيضاً – البضائع تامة الصنع التي قامت المنشأة بتصنيعها، أو الإنتاج تحت التشغيل الذي تقوم بتصنيعه، ويشمل المواد الخام والمهمات المنتظر استخدامها في عملية الإنتاج. يتم المحاسبة عن التكلفة المتكبدة لتنفيذ عقد مع عميل التي لا تؤدي إلى مخزون (أو أصول ضمن نطاق معيار آخر) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".

قياس المخزون

٩ يجب أن يُقاس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

تكلفة المخزون

١٠ يجب أن تشمل تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة.

تكاليف الشراء

١١ تشمل تكاليف شراء المخزون سعر الشراء، ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن للمنشأة استردادها – لاحقاً – من السلطات الضريبية)، وتكاليف النقل، والمناولة والتكاليف الأخرى التي تعود – بشكل مباشر – إلى اقتناء البضائع تامة الصنع، والمواد الخام والخدمات. وتُطرح الحسومات التجارية، والتخفيضات والبند المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.

تكاليف التحويل

١٢ تشمل تكاليف تحويل المخزون التكاليف المتعلقة – بشكل مباشر – بوحدات الإنتاج، مثل العمل المباشر. كما تشمل – أيضاً – تخصيصاً منتظماً لنفقات الإنتاج الإضافية الثابتة والمتغيرة التي يتم تحملها لتحويل المواد الخام إلى بضائع تامة الصنع. نفقات الإنتاج الإضافية الثابتة هي تلك التكاليف غير المباشرة للإنتاج التي تظل ثابتة – نسبياً – بغض النظر عن حجم الإنتاج، مثل استهلاك وصيانة مباني ومعدات المصنع، وأصول حق الاستخدام المستخدمة في عملية الإنتاج. أما نفقات الإنتاج الإضافية المتغيرة فهي تلك التكاليف غير المباشرة للإنتاج التي تتغير – بشكل مباشر، أو شبه مباشر – مع حجم الإنتاج، مثل المواد غير المباشرة والعمل غير المباشر.

١٣ يستند تخصيص تكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة لتكاليف التحويل إلى الطاقة الاستيعابية العادية لوسائل الإنتاج. الطاقة الاستيعابية العادية هي الإنتاج المتوقع أن يتحقق – في المتوسط – على مدى عدد من الفترات أو المواسم في ظل الظروف العادية، أخذاً في الحسبان الفقد في الطاقة الاستيعابية الناتج عن الصيانة المجدولة. وقد يُستخدم المستوى الفعلي للإنتاج إذا كان يقارب الطاقة العادية. لا يزداد مبلغ التكاليف الإضافية الثابتة المُخصص لكل وحدة إنتاج نتيجة للإنتاج المنخفض أو الطاقة العاطلة. وتُثبت النفقات الإضافية غير المُخصصة على أنها مصروف في الفترة التي يتم فيها تحملها. وفي فترات الإنتاج المرتفع – بشكل غير عادي – ينخفض مبلغ النفقة الإضافية الثابتة المُخصص لكل وحدة إنتاج بحيث لا يُقاس المخزون بأعلى من التكلفة. وتُخصص نفقات الإنتاج الإضافية المتغيرة لكل وحدة إنتاج على أساس الاستخدام الفعلي لوسائل الإنتاج.

١٤ قد ينتج عن عملية الإنتاج أكثر من منتج واحد يتم إنتاجه – بشكل متزامن. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تُنتج منتجات مشتركة أو عندما يوجد منتج رئيس ومنتج فرعي. وعندما لا تكون تكاليف التحويل لكل منتج قابلة للتحديد – بشكل منفصل – فإنها تُخصص للمنتجات على أساس منطقي وثابت. فقد يستند التخصيص، على سبيل المثال، إلى القيمة النسبية للمبيعات لكل منتج إما في مرحلة من عملية الإنتاج تصبح عندها المنتجات قابلة للتحديد – بشكل منفصل، أو عند إتمام الإنتاج. تُعد معظم المنتجات الفرعية – بطبيعتها – غير ذات أهمية نسبية. وعندما يكون هذا هو الحال، تُقاس – غالباً – بصافي القيمة القابلة للتحقق وتُطرح هذه القيمة من تكلفة المنتج الرئيس. ونتيجة لذلك، لا يختلف المبلغ الدفترى للمنتج الرئيس – بشكل ذي أهمية نسبية – عن تكلفته.

التكاليف الأخرى

١٥ تُدرج تكاليف أخرى ضمن تكلفة المخزون – فقط – بقدر ما يتم تحمله منها لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب أن تُضمن نفقات عامة غير متعلقة بالإنتاج، أو تكاليف تصميم منتجات لعملاء محددين، في تكلفة المخزون.

١٦ من أمثلة التكاليف المستثناة من تكلفة المخزون والمثبتة على أنها مصروفات في الفترة التي يتم فيها تحملها:

- (أ) المبالغ غير العادية لفقد المواد الخام، أو العمل أو تكاليف الإنتاج الأخرى؛
- (ب) تكاليف التخزين، ما لم تكن هذه التكاليف ضرورية في عملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاج أخرى؛
- (ج) النفقات الإضافية الإدارية التي لا تساهم في جلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة؛
- (د) تكاليف البيع.

١٧ يحدد معيار المحاسبة الدولي ٢٣ "تكاليف الاقتراض" حالات محدودة تُضمّن فيها تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون.

١٨ قد تشتري المنشأة مخزوناً بشروط تسوية مؤجلة. وعندما يحتوي الترتيب - فعلياً - عنصر تمويل، على سبيل المثال الفرق بين سعر الشراء بشروط الائتمان العادية والمبلغ المدفوع، فإن هذا العنصر يُثبت على أنه مصروف فائدة خلال فترة التمويل.

تكلفة مخزون مقدم الخدمة

١٩ [حذفت]

تكلفة منتج زراعي خُصِد من أصول حيوية

٢٠ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٤١ "الزراعة"، يُقاس المخزون، الذي يتكون من منتج زراعي حصده المنشأة من أصولها الحيوية، عند الإثبات الأولي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد. وهذه هي تكلفة المخزون في ذلك التاريخ لتطبيق هذا المعيار.

طرق قياس التكلفة

٢١ للتيسير، قد تُستخدم طرق لقياس تكلفة المخزون، مثل طريقة التكلفة المعيارية أو طريقة التجزئة، إذا كانت النتائج تقارب التكلفة. وتأخذ التكاليف المعيارية في الحسبان المستويات العادية من المواد الخام والمهمات، والعمل، والكفاءة واستغلال الطاقة. وتُراجع بشكل منتظم، وعند الضرورة، تُنقح في ضوء الظروف الحالية.

٢٢ تستخدم طريقة التجزئة - غالباً - في قطاع التجزئة لقياس مخزون من أعداد كبيرة من بنود تتغير - بشكل سريع - وذات هوامش ربح متشابهة والتي يكون من غير العملي أن تُستخدم لها طرق أخرى لتحديد التكلفة. وتُحدد تكلفة المخزون بتخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة مئوية مناسبة لإجمالي هامش الربح. وتأخذ النسبة المستخدمة في الحسبان المخزون الذي خُفض سعره إلى ما دون سعر بيعه الأصلي. وتستخدم - غالباً - نسبة متوسطة لكل قسم تجزئة.

صيغ احتساب التكلفة

٢٣ يجب أن تُحدد التكلفة لمخزون البنود التي ليست - عادةً - قابلة لإحلال بعضها البعض، والسلع أو الخدمات المُنتجة والمخصصة لمشروعات محددة، باستخدام التمييز المحدد لتكاليفها الفردية.

٢٤ يعني التمييز المحدد للتكلفة أن تُنسب تكاليف محددة لبنود محددة من المخزون. وتُعد هذه هي المعالجة المناسبة للبنود التي تُخصص لمشروع محدد، بغض النظر عما إذا كانت مشتركة أو منتجة. وبالرغم من ذلك، يُعد التمييز المحدد للتكاليف غير مناسب عندما توجد أعداد كبيرة من بنود المخزون التي تكون - عادةً - قابلة لإحلال بعضها البعض. في مثل هذه الحالات، يمكن أن تُستخدم طريقة اختيار تلك البنود التي تبقى في المخزون للحصول على آثار محددة مسبقاً على الربح أو الخسارة.

٢٥ يجب أن تُحدد تكلفة بنود المخزون، بخلاف تلك البنود التي تم تناولها في الفقرة ٢٣، باستخدام صيغة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) أو صيغة متوسط التكلفة المرجح لاحتساب التكلفة. ويجب على المنشأة أن تستخدم نفس صيغة احتساب التكلفة لجميع بنود المخزون ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهة للمنشأة. ولبنود المخزون ذات الطبيعة أو الاستخدام المختلف، يمكن تبرير استخدام صيغ مختلفة لاحتساب التكلفة.

٢٦ على سبيل المثال، قد يكون للمخزون المستخدم في أحد القطاعات التشغيلية استخدام للمنشأة يختلف عن استخدام نفس نوع المخزون المُستخدم في قطاع تشغيلي آخر. وبالرغم من ذلك، لا يُعد اختلاف الموقع الجغرافي للمخزون (أو القواعد الضريبية المتعلقة به) كافياً - في حد ذاته - لتبرير استخدام صيغ مختلفة لاحتساب التكلفة.

٢٧ تفترض صيغة الوارد أولاً صادر أولاً أن بنود المخزون المشتراة أو المنتجة أولاً تُباع أولاً، وبالتالي تكون البنود المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي تلك المشتراة أو المنتجة حديثاً. وبموجب صيغة متوسط التكلفة المرجح، تُحدد تكلفة كل بند باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة البنود المتشابهة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتشابهة المشتراة أو المنتجة خلال الفترة. وقد يُحسب المتوسط على أساس دوري، أو عندما تُستلم كل شحنة إضافية، تبعاً لظروف المنشأة.

صافي القيمة القابلة للتحقق

٢٨ قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تلف ذلك المخزون، أو إذا أصبح متقادماً – بشكل كلي أو جزئي – أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون – أيضاً – إذا زادت التكاليف المُقدّرة للإتمام أو التكاليف المُقدّر أن يتم تحملها لإنفاذ البيع. تتفق ممارسة تخفيض قيمة المخزون، لأقل من التكلفة، إلى صافي القيمة القابلة للتحقق مع وجهة النظر بأن الأصول لا ينبغي أن تسجل بما يزيد عن المبالغ المتوقع أن تتحقق من بيعها أو استخدامها.

٢٩ تُخفض قيمة المخزون – عادةً – إلى صافي القيمة القابلة للتحقق لكل بند على حدة. وفي بعض الحالات، بالرغم من ذلك، قد يكون من المناسب أن تُجمع البنود المتشابهة أو ذات العلاقة. قد يكون هذا هو الحال مع بنود المخزون المتعلقة بخط الإنتاج نفسه، والتي تكون ذات أغراض أو استخدامات نهائية متشابهة، والتي تُنتج وتُسوق في المنطقة الجغرافية نفسها، والتي لا يمكن عملياً تقويمها – بشكل منفصل – عن البنود الأخرى في خط الإنتاج. هذا. ومن غير المناسب أن تُخفض قيمة المخزون على أساس تصنيف المخزون، على سبيل المثال، البضاعة تامة الصنع، أو جميع بنود المخزون في قطاع تشغيلي معين.

٣٠ تستند تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق إلى أكثر الأدلة إمكانيةً للاعتماد عليه، المتاح وقت إجراء التقديرات للمبلغ المتوقع أن يحققه المخزون. وتأخذ هذه التقديرات في الحسبان تقلبات السعر أو التكلفة المتعلقة – بشكل مباشر – بأحداث تقع بعد نهاية الفترة وذلك بالفدر الذي تؤكد به تلك الأحداث ظروفاً قائمة في نهاية الفترة.

٣١ تأخذ تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في الحسبان – أيضاً – الغرض الذي من أجله يُحتفظ بالمخزون. فعلى سبيل المثال، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية المخزون المُحتفظ بها للوفاء بعقود مؤكدة لمبيعات أو خدمة إلى سعر العقد. وإذا كانت عقود المبيعات بأقل من كميات المخزون المُحتفظ بها، فإن صافي القيمة القابلة للتحقق للكمية الزائدة تستند إلى أسعار البيع العامة. وقد تنشأ مخصصات من عقود مؤكدة لمبيعات تزيد عن كميات المخزون المُحتفظ بها، أو من عقود مؤكدة للشراء. ويتم التعامل مع مثل هذه المخصصات بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

٣٢ لا تُخفض قيمة المواد الخام والمهمات الأخرى المُحتفظ بها للاستخدام في إنتاج المخزون لأقل من التكلفة إذا كان يُتوقع أن تُباع المنتجات تامة الصنع، التي سوف تُضمن فيها، بالتكلفة أو بما يزيد عنها. وبالرغم من ذلك، عندما يشير انخفاض في سعر المواد الخام إلى أن تكلفة المنتجات تامة الصنع تزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقق، فإن قيمة المواد الخام تُخفض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون تكلفة إحلال المواد الخام هي أفضل قياس متاح لصافي قيمتها القابلة للتحقق.

٣٣ يُجرى تقدير جديد لصافي القيمة القابلة للتحقق في كل فترة لاحقة. فعندما لا تعد الظروف التي تسببت – سابقاً – في تخفيض قيمة المخزون لأقل من التكلفة موجودة أو عندما يوجد دليل واضح على زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة، فإن مبلغ التخفيض يُعكس (أي أن يقتصر العكس على مبلغ التخفيض الأصلي) بحيث يعادل المبلغ الدفترى الجديد التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق المُنتجة أيهما أقل. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يظل أحد بنود المخزون المُسجل بصافي القيمة القابلة للتحقق، نظراً لانخفاض سعر بيعه، موجوداً في فترة لاحقة ويزداد سعر بيعه.

الإثبات على أنه مصروف

٣٤ عندما يُباع المخزون، فإنه يجب أن يُثبت المبلغ الدفترى لهذا المخزون على أنه مصروف في الفترة التي يُثبت فيها الإيراد المتعلق به. كما يجب أن يُثبت مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، وجميع خسائر المخزون، على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو الخسارة. يجب أن يُثبت مبلغ أي عكس لأي تخفيض لقيمة المخزون، ناشئ عن زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق، على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها العكس.

٣٥ قد تُخصص بعض بنود المخزون لحسابات أصل آخر، على سبيل المثال، المخزون المُستخدم على أنه مكون للعقارات، والآلات والمعدات المشيدة داخلياً. يُثبت المخزون المُخصص لأصل آخر – بهذه الطريقة – على أنه مصروف خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.

الإفصاح

٣٦ يجب أن تُفصح القوائم المالية عن:

- السياسات المحاسبية المُتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك الصيغة المُستخدمة لاحتساب التكلفة؛
- إجمالي المبلغ الدفترى للمخزون والمبلغ الدفترى في التصنيفات المناسبة للمنشأة؛
- المبلغ الدفترى للمخزون المُسجل بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛
- مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة؛

- (هـ) مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون مثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة ٣٤؛
- (و) مبلغ أي عكس لأي تخفيض تم إثباته على أنه تخفيض في مبلغ المخزون مثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة ٣٤؛
- (ز) الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس لتخفيض في قيمة المخزون وفقاً للفقرة ٣٤؛
- (ح) المبلغ الدفـتري للمخزون المرهون على أنه ضمان للالتزامات.
- ٣٧ تعد المعلومات عن المبالغ الدفترية للمخزون المحتفظ به في التصنيفات المختلفة للمخزون، وعن مدى التغيرات في هذه الأصول، مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. إن التصنيفات الشائعة للمخزون هي البضاعة، ومهمات الإنتاج، والمواد الخام، والإنتاج تحت التشغيل، والبضائع تامة الصنع.
- ٣٨ يتكون مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف خلال الفترة، والذي – غالباً – ما يشار إليه على أنه تكلفة المبيعات، من تلك التكاليف المضمنة – سابقاً – في قياس المخزون الذي يبيع الآن، ومن نفقات الإنتاج الإضافية غير المخصصة ومن المبالغ غير العادية لتكاليف إنتاج المخزون. وقد تبرر ظروف المنشأة – أيضاً – تضمين مبالغ أخرى، مثل تكاليف التوزيع.
- ٣٩ تتبنى بعض المنشآت شكلاً للربح أو الخسارة تنتج عنه مبالغ يُفصح عنها بخلاف تكلفة المخزون المثبت على أنه مصروف خلال الفترة. وبموجب هذا الشكل، تعرض المنشأة تحليلاً للمصروفات مستخدمة تصنيفاً يستند إلى طبيعة المصروفات. في هذه الحالة، تُفصح المنشأة عن التكاليف المثبتة على أنها مصروف لمواد خام ومهمات مستهلكة، وتكاليف العمل، وتكاليف أخرى مع مبلغ صافي التغير في المخزون للفترة.

تاريخ السريان

- ٤٠ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٥ أو بعده. ويُشجع التطبيق الأبعد. إذا طبقت المنشأة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٠٥، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ٤٠ أ [حُذفت]
- ٤٠ ب [حذفت]
- ٤٠ ج عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، المصدر في مايو ٢٠١١، تعريف القيمة العادلة في الفقرة ٦ وعدل الفقرة ٧. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تُطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- ٤٠ د [حذفت]
- ٤٠ هـ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" الصادر في مايو ٢٠١٤ الفقرات ٢، ٨، ٢٩ و٣٧ وحذف الفقرة ١٩. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.
- ٤٠ و عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ الصادر في يوليو ٢٠١٤ الفقرة ٢ وحذف الفقرات ٤٠ أ، ٤٠ ب، ٤٠ د. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ٤٠ ز عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار" الصادر في يناير ٢٠١٦ الفقرة ١٢. يجب على المنشأة تطبيق التعديل عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

سحب الإصدارات الأخرى

- ٤١ يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" (المنقح في ١٩٩٣).
- ٤٢ يحل هذا المعيار محل التفسير ١ للجنة التفسيرات الدولية السابقة "الثبات - الصيغ المختلفة لاحتساب تكلفة المخزون".